



الجمعية العامة

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٤٠

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ماغز ليكتوفت (الدائمك)

لقد أعربت الجمعية، لفترة ٢٣ عاما متعاقبا، عن تأييدها الساحق لحكومة كوبا وشعبها وتضامنها معها من خلال عملياتها الحاسمة للتصويت مؤيدة للقرارات الداعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ففي العام الماضي، صوتت ١٨٨ دولة مؤيدة للقرار ٥/٦٩ بشأن ذلك الموضوع.

إن حركة عدم الانحياز جددت التأكيد دوما على معارضتها القوية للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي تتخذها. وجددت حركة عدم الانحياز التأكيد مرارا وتكرارا دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا، وهو مخالف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وللقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية فيما بين الدول. كما أنه ينتهك حق كوبا في التفاعل مع المجتمع الدولي. إن الحصار كان ولا يزال يسبب آثارا سلبية بالغة على رفاه الشعب الكوبي. والأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/70/120)

مشروع القرار (A/70/L.2)

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٢٠ دولة الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وأود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن الترحيب الحار في هذه الجلسة بوجود معالي السيد برونو رودريغز باريبا، وزير خارجية كوبا.

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1533532 (A)



المتحدة بمثابة خطوات في الاتجاه الصحيح تتعلق بمجالات من قبيل السفر إلى كوبا، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحويلات المالية، غير أنها محدودة النطاق، وهي لا تؤدي سوى إلى تعديل بعض الجوانب المتصلة بتنفيذ الحصار.

وعلى الرغم من القرار التاريخي لرئيس الولايات المتحدة بإخطار كونغرس الولايات المتحدة عن قراره بإزالة كوبا من المسماة قائمة الدول الراحبة للإرهاب الدولي - وهي القائمة التي لم يكن ينبغي إدراج اسم كوبا فيها أبدا - فإن ذلك لا يعني تخفيف تعقيدات جميع المحظورات والقيود التي تحددها قوانين وأنظمة الحصار المفروض على ذلك البلد. وكونغرس الولايات المتحدة، من جانبه، لم يوافق على أية مشاريع قوانين تسعى إلى إزالة بعض أنظمة الحصار.

وبناء على كل هذا، تتمسك حركة عدم الانحياز بدعوها إلى وضع نهاية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونذكر أنه في العام الماضي، صوتت ١٨٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار المتعلق بهذا البند. وهذا الرقم يدل على قرب الإجماع داخل المجتمع الدولي في المطالبة بوضع حد للحصار الذي دام خمسة عقود، والالتزام التام بمبدأي الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا. وهناك حاليا ما يزيد على ١٩٠ دولة تقيم علاقات اقتصادية وسياسية مع كوبا، في حين أن الولايات المتحدة تقف وحيدة في تنفيذها سياسة الجزاءات الاقتصادية غير المبررة.

إن حركة عدم الانحياز تحث الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على الخضوع لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وتصحيح سياساتها الفاشلة من خلال الامتثال الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد فوري وكامل للحصار المفروض على كوبا.

عن حصار كوبا غير المستحق هي أضرار هائلة. فهو يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد الحيوية، بما في ذلك الصحة العامة، والتغذية، والزراعة، فضلا عن الأعمال المصرفية، والتجارة، والاستثمار، والسياحة. وهو يحول دون وصول كوبا إلى الأسواق، والحصول على المعونة الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، ودون عمليات نقل التكنولوجيا، ويخلق عوائق تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. والحصار هو أيضا العقبة الرئيسية أمام الدخول إلى شبكة الإنترنت على نطاق أوسع، وتبادل الأفكار وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية. واستمرار الحظر غير مبرر تماما، وهو يعوق جهود كوبا لتحقيق التنمية المستدامة.

والضرر الاقتصادي التراكمي للشعب الكوبي نتيجة تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا، مع مراعاة انخفاض قيمة الدولار بالنسبة إلى سعر الذهب في السوق الدولية، يصل إلى ٨٣٣,٧ بليون دولار. وقد تسبب الحصار طوال تلك السنوات بأضرار تفوق ١٢١ بليون دولار بالأسعار الحالية.

وتعتبر حركة عدم الانحياز أن إقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة هي خطوة إيجابية أولى في العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الحصار المفروض على كوبا لا يزال دون تغيير. والواقع أن الحصار تحت الإدارة الحالية للولايات المتحدة ازداد تشددا، وبات تنفيذه إقليميا أكثر حدة عن طريق فرض ٤٢ غرامة على كيانات من الولايات المتحدة وأخرى أجنبية تفوق ١٣,٢ بليون دولار، أشهرها مبلغ ١,٧ بليون دولار غرامة مفروضة على مصرف كومرسبنك الألماني، ومبلغ ٧,٦ مليون دولار غرامة مفروضة على الشركة باي بال من الولايات المتحدة. وبينما كانت الأنظمة الصادرة في ١٥ كانون الثاني/يناير عن وزارتي التجارة والمالية في الولايات

وتكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلانها الخاص بشأن ضرورة أن تنتهي الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي اعتمده مؤتمر القمة الثالث الذي عقدته الجماعة في بيلين، كوستاريكا، بتاريخ ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال لسلسلة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والاستجابة للمطالب المتكررة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتكرر الجماعة الإعراب عن قلقها الشديد إزاء حدة البعد الخارجي للحصار وهي ترفضه، وإزاء الإعاقة المتزايدة التي تواجهها المعاملات المالية الدولية لكوبا، الأمر الذي يتعارض مع الإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءا من الإرث القانوني المتعلق ليس بالقانون الدولي فحسب، بل وبالبنية جمعاء، ويجب ألا يكون موضع انتهاك أو تقويض من جانب أي عضو. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل على تكييف تشريعاتها الوطنية وفقا للحقوق والالتزامات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقنا التأسيسي. لهذه الأسباب، سوف تؤيد الجماعة على نحو قاطع مشروع القرار A/70/L.2، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وهي تثني على الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة لصياغة نص يتلاءم مع الظروف الراهنة.

إننا نؤكد على عدم الاتساق بين فرض التدابير الانفرادية التي لا يدعمها القانون الدولي، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة نصًا وروحًا. ونكرر دعوتنا للولايات المتحدة إلى قبول مطلب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجميع مناطق العالم، وكذلك شعبها بالذات، القاضي بإنهاء الحصار الجائر المفروض على جمهورية كوبا مرة واحدة وإلى الأبد.

السيد موريجون باثينييو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
يجدوني شرف خاص لمخاطبة الجمعية العامة اليوم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجماعة).

ترحب الجماعة بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، مما يفتح فصلا جديدا في تاريخ السلام والتعايش بين الدول الأمريكية. ونحن ننوّه بعزم الرئيس أوباما على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي أبقتة الولايات المتحدة قائما ضد كوبا لمدة ٥٦ عاما.

بيد أن الحظر لا يزال واقعا على الشعب الكوبي. فهو دون شك يبقى العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الطبيعية في كوبا. ويؤكد تقرير الأمين العام (A/70/120) مدى التكلفة التي تنكبدها كوبا نتيجة تلك السياسة التي تسبب أضرارا جسيمة جدا وغير مبررة لرفاه الشعب الكوبي. وهي تتعارض مع الرغبة في تحقيق السلام لشعوب أمريكا اللاتينية، المعرب عنها في إعلان أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة سلام. وفي رأينا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي نصا وروحًا.

وتكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضها القوي لتطبيق القوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك أحكامه التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتنفيذه. وكونغرس الولايات المتحدة لديه السلطة لإنهاء الحصار المفروض على كوبا تماما. ونحن نلاحظ الأوامر التنفيذية الصادرة عن الرئيس أوباما اعتبارا من كانون الثاني/يناير، بما في ذلك إزالة كوبا من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، التي لا تنتمي إليها أبدا، مما يشهد على امتلاك رئيس الولايات المتحدة سلطات واسعة لتعديل سياسة الحصار الجائر.

ال ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أنوّه بحضور الأونرابل وزير خارجية جمهورية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريا.

إن مجموعة ال ٧٧ والصين ترحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة الجريئة من الرئيس راوول كاسترو والرئيس باراك أوباما. فهذه المبادرة المشتركة هي خطوة أولى هامة نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. بيد أنها تحتاج إلى أن يتبعها على الفور رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونظرا لأنه تم التسليم بمنتهى الوضوح أن الحصار يضرّ بالشعب الكوبي، فقد حان الوقت لكونغرس الولايات المتحدة أن يضع حدا للحصار. وتؤيد مجموعة ال ٧٧ والصين قرار كوبا باحتضان هذا التقارب، على الرغم من الطابع غير القانوني لفرض الحصار والمعاناة والمشقات البشرية والاقتصادية الهائلة التي يعاني منها الشعب الكوبي لأكثر من خمسين عاما.

وترى مجموعة ال ٧٧ والصين أنه، على الرغم من قيام الرئيس أوباما بعمل تاريخي عندما أبلغ كونغرس الولايات المتحدة عن قراره التاريخي العادل الذي يقضي بإزالة اسم كوبا من قائمة ما يسمى بالدول التي ترعى الإرهاب الدولي - وهي القائمة التي لم يكن ينبغي إدراج كوبا فيها أبدا في المقام الأول - فذلك لا يعني تخفيف جميع المحظورات والقيود التي شملتها قوانين الحصار وأنظمتها المفروضة على ذلك البلد الشقيق. والمخيب للآمال ملاحظة أن كونغرس الولايات المتحدة لم يوافق على أي من مشاريع القوانين التي تسعى إلى إزالة بعض أنظمة الحصار المتبقية. ومع ذلك، فقد تم حتى الآن تقديم ١٠ مبادرات قانونية في الكونغرس لتعزيز عدة جوانب أساسية تتعلق بتنفيذ تلك السياسة، ومنع الرئيس أوباما من الموافقة على تدابير تنفيذية جديدة، ومن تنفيذ التدابير التي اعتمدت بالفعل.

بهذه الكلمات أختتم ملاحظاتي باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأتكلم الآن بصفتي الوطنية. تود إكوادور أن تضيف أنه من دواعي الحزن أن نسمع أن حكومة الولايات المتحدة تزعم انتهاء الحصار الذي دام ٥٠ عاما. إن الولايات المتحدة تقترح تغيير حصارها المفروض منذ ٥٠ عاما، ليس لأنه انتهاك لقانون البلدان الأمريكية، والقانون الدولي، وحقوق الشعب الكوبي أو حقوق الإنسان، ولكن لأن الحظر لم ينجح. وتعتقد إكوادور أن هذا لا يعني أي تنازل. فالأمر يتعلق بتوفير العدالة والكرامة للشعب الكوبي، الذي قاوم مقاومة بطولية لمدة ٥٠ عاما.

إن شعوبنا لن تقبل مرة أخرى على الإطلاق الوصاية أو أي شكل من أشكال التدخل. فذاكرتنا ملطخة بما حدث في الماضي من اعتداءات وأعمال عنف، حتى ولو طُلب منا أن ننساها وألا ننظر سوى إلى المستقبل وكأن شيئا لم يكن. لهذا السبب، ستصوت إكوادور تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا، لأن القضية هي قضية عادلة. ومن المؤسف أن البعض يواصلون في القرن الحادي والعشرين تقويض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإعاقة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة لشعوب ودول أخرى.

وتتطلع إكوادور بأمل إلى الأمام نحو استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وتأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إنهاء الحصار وإغلاق قاعدة غوانتانامو. فذلك لن يشكل تنازلا من جانب أي دولة؛ بدلا من ذلك، سوف يمثل انتصارا لعدالة الشعب الكوبي وكرامته، مثلما عبّر عنه رئيس جمهورية إكوادور في المناقشة العامة لهذه الدورة (انظر A/70/PV.15). ونحن نكرر هذا الرأي ونؤكد عليه من جديد اليوم.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أسجل الملاحظات التالية بالنيابة عن مجموعة

ولفن كانت الأنظمة الصادرة عن وزارتي التجارة والمالية في الولايات المتحدة بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح، في مجالات من قبيل السفر إلى كوبا، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحويلات المالية، فإن تلك التدابير محدودة النطاق ولن تعالج سوى غيض من فيض. لذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الالتزامات. ويجب أن نشجب أيضاً القيود المفروضة على حق كوبا في إجراء المعاملات المالية في الخارج. فجميع البلدان تستحق أن يُسمح لها القيام بالأعمال التجارية في بيئة طبيعية وعادلة، وهو حق سيادي يتعين الاعتراف به.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه كوبا بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، فإن هذا البلد، إظهاراً منه للتضامن الدولي، قد عمد على الصعيد الدولي إلى توفير المساعدة الطبية باستمرار على أعلى مستوى من الجودة. وهناك ما يفوق ٥٠ ٠٠٠ من العاملين في المجال الصحي المدربين في كوبا يوفرون الخدمات في ٦٦ بلداً، بما في ذلك سيراليون، على الخطوط الأمامية لأزمة فيروس إيبولا.

وطوال تلك السنوات كلها، أدّى الحظر والحصار إلى أضرار قُدّرت بأكثر من ١٢١,١٩ بليون دولار. لذا، فإنّ مجموعة ال ٧٧ والصين تؤكد في الختام دعوتها مجدداً إلى وقف الحظر والحصار المفروضين على كوبا. إنه النظام الأقسى والأكثر ظلماً والأطول أمداً من الجزاءات الانفرادية المطبّقة على أي بلد على الإطلاق. وعدم القيام بذلك سيجعل التاريخ يحكم حكماً قاسياً على الأطراف التي تواصل إدامة النظام السالف الذكر. وهذا التحذير التاريخي سيبقى أهم وأفضل توقيتاً على نحو مطرد، فيما تتّجه نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويتعيّن علينا أيضاً تقديم التزام في هذا المنتدى بالألّا نترك الشعب الكوبي وراءنا.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرفٌ لي حقاً أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن

وتود مجموعة ال ٧٧ والصين القول إنه عقب ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بقي تنفيذ الحصار المفروض على كوبا من دون تغيير. وأبلغ دليل على هذه الحقيقة هو الغرامة المفروضة على المصرف الألماني كومرسبنك بقيمة ١,٧١ بليون دولار، والغرامة المفروضة على شركة باي بال التابعة للولايات المتحدة بقيمة ٣٠٠ ٦٥٨ دولار. وعلى الرغم من بعض الابعاءات الإيجابية التي صدرت عن واشنطن العاصمة حتى الآن، هناك ما يدعو إلى القلق وهو أنه تحت إدارة الرئيس أوباما، تم تشديد الحصار بشكل إضافي وتكثفت إجراءات تنفيذه على الصعيد الإقليمي عن طريق فرض ٤٢ غرامة على كيانات تابعة للولايات المتحدة وكيانات أجنبية يبلغ مجموعها ١٦٩ ١٤٨ ٢٧٩ ١٣ دولاراً.

وتشارك مجموعة ال ٧٧ والصين المجتمع الدولي في إدانة الحصار الأحادي المفروض على كوبا، وتدعو الولايات المتحدة إلى الشروع في اتخاذ تدابير تلغي على الفور تلك الإجراءات غير الإنسانية التي تهدف إلى معاقبة أمة بشكل غير مشروع. فتلك التدابير تتعارض مع مبادئ ومقاصد وروح ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. والقيود الاقتصادية والمالية المتشددة التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا تزيد من تفاقم المصاعب والمعاناة التي يتعرض لها شعب كوبا. إن ذلك يجب أن ينتهي.

وتكرر المجموعة تأييدها غير المشروط لتنفيذ توصيات القرار ٥/٦٩، وتغتتم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده في سبيل تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، بغرض تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وكفالة توطيد التقدم المستدام لشعب كوبا.

فقد طالبت الجمعية وبما يشبه الإجماع برفع الحصار. وفي هذا العام، تعتقد سيراليون أننا سنختار الجانب الصحيح من التاريخ ونجعل ذلك النداء مدوياً وقاطعاً.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني إلقاء هذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، ترحب الدول الأعضاء في منظمة التعاون بالخطوة البارزة المتمثلة في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتَي الولايات المتحدة وكوبا، وأهمية هذه الخطوة في تعزيز تطبيع الروابط الثنائية بين الدولتين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الخطوة الإيجابية السالفة الذكر، فإن مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا تبقى قائمة. وهذا الإجراء الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة لم يقتصر أذاه على الاقتصاد الكوبي فحسب، بل شمل أيضاً رفاه الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في الخارج، مسبباً لهم ضائقة اقتصادية غير ضرورية.

علاوة على ذلك، فإن الحصار الذي دام عقوداً يعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإيماني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الحصار الانفرادي على كوبا لا يقتصر عليها فحسب، بل يمتد أيضاً إلى بلدان ثالثة وكيانات وشركات تواجه فرض غرامات عليها بسبب المشاركة في نشاط تجاري مع كوبا. ومنظمة التعاون الإسلامي تعتقد أن تلك الإجراءات الانفرادية تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتؤكد المنظمة قلقها العميق حيال التأثير السلبي للحصار الانفرادي على الشعب الكوبي، وتعتقد أن استمرار الحصار غير مبرر وأنه يعرقل الجهود الكوبية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتذكر منظمة التعاون الإسلامي بأن النصّ المعروض أمامنا قد حظي طوال السنوات القليلة الماضية بدعم ساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاستمرار في تجاهل

مشروع القرار A/70/L.2، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ترحب المجموعة الأفريقية في البداية بإعادة إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وهو ما نعتبره خطوة بارزة في سبيل توثيق العلاقات الثنائية بين الدولتين. وإذا تلاحظ المجموعة هذه الإنجازات الإيجابية، فإنها تواصل إعادة تأكيد إدانتها للحصار الاقتصادي والمالي المستمر ضد كوبا. ونشير إلى مضي أكثر من ٥٠ سنة على فرض تلك الجزاءات القاسية، وقد مضى عقدان على إدراج هذا البند لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة.

إن المجموعة الأفريقية تدرك أن الجزاءات الاقتصادية ما برحت تسبب ضائقة اقتصادية شديدة لشعب كوبا، ولا سيما للفقراء والأكثر ضعفاً. وإننا نطالب بالإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي، ونؤكد مجدداً على حتمية تعزيز مستويات معيشية أفضل لشعب كوبا، وخاصة بالنظر إلى موضوع "ألا يُخلف الركب أحدا وراه"، كما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونشجع ونؤيد تأييداً كاملاً روح الحوار الجاري المستمرة بين كوبا والولايات المتحدة، بهدف حل جميع المسائل العالقة بين الدولتين. ومع تأكيدنا مجدداً دعمنا الكامل لمشروع القرار الذي اجتمعنا اليوم للنظر فيه، فإننا نواصل تأكيد دعوتنا حكومة الولايات المتحدة إلى رفع الحصار الطويل الأمد عن كوبا.

وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، في هذا اليوم وهذه القاعة، أود أن أقول إن سيراليون تنضم إلى كل أولئك المطالبين ببداية جديدة وفصل جديد في العلاقة بين الدولتين المعنيتين. وتضم سيراليون صوتها بشكل خاص إلى كل أولئك المطالبين بكسر أغلال الماضي والسماح ببقاء الوعد بكوبا حرة حقاً دبلوماسياً واقتصادياً. وبخلاف توافق الآراء وبخلاف الأغلبية،

ترحب الجماعة الكاريبية باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة إيجابية مهمة في العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية بين الدولتين. ونشيد أيضاً بنية الرئيس باراك أوباما التي أعرب عنها في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. ونشيد به لاعترافه بأن الحصار ضارّ بالشعب الكوبي ولحقته كونغرس الولايات المتحدة على وضع حد للسياسة العقابية.

وبالرغم من أن اللوائح الصادرة عن وزارتي التجارة والمالية في ١٥ كانون الثاني/يناير المتعلقة بالسفر إلى كوبا والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية هي خطوات في الاتجاه الصحيح، فهي لا تزال محدودة في نطاقها وتعُدّل فحسب بعض الجوانب المتصلة بتنفيذ الحصار. وما زلنا نشعر بالتفاؤل الحذر أن البوادر التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً سوف يتم استكمالها من خلال زيادة الاستعداد للنظر في آراء وشواغل أصدقائها وشركائها الدوليين. وفي هذه المسألة، لا يمكن التعبير عن الرأي العام العالمي بصورة أكثر إقناعاً أو اتساقاً. ويحمل الترحيب بالتصريحات والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في طياته توقعاً بتصحیح المظالم التاريخية الباقية على وجه السرعة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً تأييدها لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير على نحو يفيد تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع، لا يستحق موقف كوبا الدولي السلمي والسخي والتعاوني أقل من ذلك. ولذلك ندعو مرة أخرى إلى إنهاء الحظر، الذي أبقى على حالة من التوتر بين البلدان الجارين وولد مخاوف كبيرة وعدم ارتياح على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقتنا دون الإقليمية.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تتمتع بعلاقات ودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة. لقد أنجب جارانا - اللذين لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلاً - باحثين وعلماء وقادة عالميين عظماء.

الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي سيُضعف تعددية الأطراف ويقوّض مصداقية الأمم المتحدة. ومنظمة التعاون تدعم مشروع القرار A/70/L.2 وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصويت مؤيدة له.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتؤيد الجماعة البيانات التي أُلقيت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، حركة عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إنّ الجماعة الكاريبية تواصل تأكيد معارضتها المطلقة لفرض الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا، والذي دأبت على معارضته الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي طوال السنوات الـ ٢٣ الماضية. والفرض الانفرادي لقوانين تتجاوز الحدود الإقليمية على دول ثالثة مناقض لميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً، والحصار نفسه يتناقض مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة والتجارة الحرة، التي تناصرها هذه الهيئة باستمرار.

إنّ الحصار العقابي مصدر قلق خاص للجماعة الكاريبية، التي تُشاطر شعب كوبا تاريخاً وثقافة وأخوة. فكوبا هي الدولة الأكثر سكاناً في منطقة البحر الكاريبي وجزء لا يتجزأ من عملية البلدان الكاريبية عموماً. وللروابط الكاريبية مع كوبا أهمية تاريخية، ترسخها أعوام من التعاون الفعّال على مختلف المستويات. وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحافظ على علاقات وثيقة مع كوبا عبر مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالات تشمل التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وتعتمد تنميتنا الإقليمية المستقبلية، في جوانب عديدة، على إنجازنا وتقدمنا الجماعيين. وفي هذا السياق، نرى أنّ الحصار ليس مجرد إجراء عقابي ضدّ كوبا، بل هو عائق أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

والمالي يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وحرية التجارة والملاحة العالمية.

وتؤكد السوق الجنوبية المشتركة والدول المرتبطة بها من جديد التزامها بتعددية الأطراف بوصفها أداة مشروعة في حل النزاعات ووسيلة فعّالة لتعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب. ونعتمد، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن الوقت قد حان في هذا السياق الجديد لإنهاء الحظر المفروض من جانب واحد.

وفي الختام، تؤيد السوق الجنوبية المشتركة مرة أخرى مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي قدم للمرة الرابعة والعشرين على التوالي إلى الجمعية العامة، وتحث جميع الدول الأعضاء على التصويت تأييداً له.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ميانمار، وبلدي ماليزيا.

ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/70/L.2، بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومنذ تقديم هذا النص لأول مرة في عام ١٩٩٢، دأبت الجمعية العامة على اعتماده بأغلبية ساحقة. صوتت الدول

ولهما تاريخ عريق ويبحث على الفخر ويسكنهما شعبان ودودان ومنفتحان ومحبّان. إن التطورات الأخيرة تجدد أملنا في التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإننا نرى في رفع الحظر المفروض شرطاً مسبقاً لأي تقارب مفيد. وفي هذا السياق تعلن دول الجماعة الكاريبية دعمها الثابت لمشروع القرار A/70/L.2 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد سكايني ريتشيارد دي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المرتبطة بها. في البداية، أود أن أعرب عن الترحيب الحار بالسيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، ووفده.

وعلى غرار العديد من الدول الممثلة هنا، فالسوق الجنوبية المشتركة والدول المرتبطة بها، إذ تابعت عن كثب التطورات السياسية الإقليمية والدولية، ترحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ولا يمكن إلا الاعتراف بأنها تمثل خطوة أولى إيجابية نحو تطبيع العلاقات، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الاستقرار في أمريكا اللاتينية والعالم. وتهنئ السوق الجنوبية المشتركة كلا الطرفين على مبادرتهما الجريئة. ولكن بعد مرور تسعة أشهر على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، لا يزال الحظر المفروض من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يتسبب في تكاليف إنسانية واقتصادية كبيرة تحول دون التنمية العادية في كوبا.

ومنذ التوقيع على معاهدة أسونسيون، تواصل السوق الجنوبية المشتركة الدفاع عن مبادئ احترام السيادة وحسن الجوار ورفض التدابير القسرية من جانب واحد والتي تتجاوز الحدود الإقليمية، والتي ألحقت في هذه الحالة تحديداً أضراراً لا سبيل إلى علاجها بكوبا وشعبها. وفي ضوء ذلك، ترى السوق الجنوبية المشتركة أن الحصار الاقتصادي والتجاري

السيد مونتانيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترفض المكسيك مرة أخرى، التدابير المتخذة من جانب واحد ضد جمهورية كوبا، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ أكثر من خمسين عاما الذي يتعارض مع القانون الدولي والعلاقات فيما بين الدول. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تعددية الأطراف لا تزال أفضل طريقة لحل المنازعات وكفالة التعايش السلمي فيما بين الدول.

وكما فعلنا في السنوات السابقة، نكرر اليوم التأكيد على أن الهيئتين الوحيدتين اللتين يمكنهما فرض الجزاءات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، هما مجلس الأمن والجمعية العامة. لا ينبغي لأي دولة أن تستخدم القوة لفرض تدابير أحادية الجانب من شأنها أن تؤثر على تنمية ورخاء الشعوب الأخرى. ومنذ حوالي سنة، أكد رؤساء دول وحكومات جماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية في فيراكروز، المكسيك، مجدداً على رفضهم القاطع للقوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، وحثوا حكومة الولايات المتحدة على الامتنال للقرارات الـ ٢٣ التي اتخذتها الجمعية العامة بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد جمهورية كوبا. وقد أصدر مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إعلاناً مماثلاً حث فيه رئيس الولايات المتحدة على استخدام السلطات الممنوحة له بموجب الدستور لإدخال تغييرات هامة على الطريقة التي يتم فيها فرض الحصار.

ونحن نسلم بأن كل دولة هي حرة وذات سيادة. وتماشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا احترام حق تقرير المصير لشعوب العالم. ويجب أن تعطى التنمية المستدامة لجميع الشعوب، الأولوية على المصالح الاقتصادية والسياسية. ولذلك نرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الكوبية للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال التنمية، الأمر الذي سيعود بالنفع على شعبها. وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي واجهتها جمهورية كوبا على مدى الخمسين عاما الماضية، فقد حققت مستويات عالية

الأعضاء في الرابطة بالإجماع تأييداً للقرار طوال السنوات الـ ١٤ الماضية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي تسوية الخلافات بين الدول من خلال المشاركة لا المواجهة؛ والشمول لا العزل؛ ووفقاً للمبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، ترحب الرابطة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أننا نرحب برفع عدد من القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية من قبل الولايات المتحدة منذ ١٦ كانون الثاني/يناير. وهذه خطوات أولى مهمة نحو تطبيع العلاقات الثنائية، وتم الترحيب بها عن حق بوصفها مدخلاً لتحسين العلاقات الإقليمية في الأمريكتين. ونعتقد أن هذه الخطوة الإيجابية ستعود بالنفع على شعبي البلدين وتساهم في إحلال السلام والأمن والاستقرار وتعزيز التعاون في المنطقة.

وللمضي قدماً، ستكون الخطوة الأكثر أهمية هي إنهاء الولايات المتحدة لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. وهذا من شأنه أن يحسن من نوعية الحياة والمستويات المعيشية للشعب الكوبي بشكل كبير، وأن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا. كما أن إنهاء الحصار سيعزز الجهود التي تبذلها الجمعية العامة نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الشاملة للجميع.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحث الولايات المتحدة وكوبا بقوة على اغتنام هذه الفرصة من أجل رسم طريق جديد للمضي قدماً. ونحن ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحن نشجع الولايات المتحدة وكوبا على الالتزام بالحوار المفتوح والبناء، دون شروط مسبقة وعلى أساس الاحترام المتبادل. وتضم رابطة أمم جنوب شرق آسيا صوتها إلى أصوات أعضاء الجمعية العامة في التأكيد من جديد على دعمنا القوي لرفع الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا في أقرب وقت ممكن.

نيابة عن حركة عدم الانحياز، وجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وباراغواي باسم السوق الجنوبية المشتركة. أرحب بمعالى السيد برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا ووفد بلده، في الجمعية العامة اليوم.

وعلى غرار الآخرين الذين تكلموا اليوم، نود أن نسلط الضوء على العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. عندما قام السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، بزيارة نيويورك في العام الماضي، قال إنه يؤمن بأن الولايات المتحدة وكوبا قد تتمكن من التوصل إلى علاقة عمل من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة من رفع الحصار. ولهذا السبب، يرحب بلدي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ويشعر بالتفاؤل إزاء الرغبة التي أعرب عنها الرئيس أوباما لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الإرادة السياسية ستكون بمثابة الأساس لترجمة هذا الأمر إلى حقيقة واقعة لما فيه منفعة شعب تلك الدولة الشقيقة في أمريكا اللاتينية.

ومنذ اعتماد القرار ١٩/٤٧ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، فقد أعربت حكومتي، شأنها شأن جميع حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة، عن تأييدها لكوبا وصوتت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتعكس الأصوات الـ ١٨٨ المؤيدة للقرار ٥/٦٩ دعم وتضامن الدول الأعضاء، وتؤكد من جديد على ضرورة وضع حد للسياسة التي استمرت لأكثر من ٥٠ عاماً. ويعتقد بلدي، كما قلنا في مناسبات سابقة، بأن الحصار يتعارض مع القانون الدولي ومع روح وميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

من التنمية البشرية. وستكون كوبا بلا شك شريكا استراتيجيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، مما سيساعد على بناء مجتمعات أكثر عدالة وإنصافاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب المكسيك بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيؤدي إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين الدولتين الجارتين والصديقتين. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وجود علاقة متجددة بين البلدين سوف يساعد أيضاً، على تعزيز الحوار والتعاون بين جميع بلدان نصف الكرة الغربي، بشكل حاسم. وفي إطار هذه العملية، نعتقد المكسيك أن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، من شأنه أن يساعد على تغيير وتحسين اقتصادها وكفالة إعادة الإدماج الكامل والحصول على التدفقات المالية والاستثمارات الدولية التي ستفيد المنطقة بشكل مؤكد.

وتعترف المكسيك بعملية تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي في كوبا وتأييدها، الأمر الذي سيمكننا من دعم بعضنا بعضاً عند الحاجة. وتبين الزيارة التي قامت بها السيدة كلاوديا رويس ماسيو، وزيرة الخارجية إلى هافانا هذا الشهر، اهتمام كلا البلدين بتعزيز الحوار والتعاون وتعميق العلاقات الثنائية. وتعمل حكومة المكسيك على تعزيز علاقاتها السياسية والتجارية مع كوبا سعياً إلى تعزيز الاتفاق الاقتصادي التكميلي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن المكسيك قد تمسكت دائماً بأواصر الصداقة الأخوية والتضامن والاحترام مع الشعب الكوبي، ونؤكد مرة أخرى تأييدنا لمشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):
تؤيد كولومبيا بشدة البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من إيران

ومن خلال تصويتها، تود فييت نام أن تؤكد مجدداً اقتناعها الراسخ بأن حصار الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا منذ زهاء خمسة عقود يخالف القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويسبب مشقة لا توصف للشعب الكوبي. وتتعارض تلك السياسة مع الرغبة المشتركة لجميع دول العالم في بناء علاقات دولية سليمة ومتكافئة، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية وعلى أساس احترام حقوق كل دولة في اختيار مسارها الخاص للتنمية. وفييت نام تنضم إلى أعضاء الجمعية الآخرين في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي غير المبرر ضد كوبا.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدها قادتنا قبل شهر واحد، قد أرسيت نموذجاً جديداً للتنمية والتعاون والتضامن بين شعوب العالم. غير أن تلك الخطة الطموحة لن تتحقق إن استمر تجاهل الحريات والحقوق الأساسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفييت نام ترحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونشعر بالارتياح لما أعلنه رئيس الولايات المتحدة صراحة عن اعترافه بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع كوبا، وحثه كونغرس الولايات المتحدة على رفع الحصار. ويحدونا الأمل ألا تهدر تلك الفرصة التاريخية الهامة. فاستمرار الحصار المفروض على كوبا يشكل عقبة أساسية لتطبيع العلاقات بين البلدين. ورفع الحصار سيكون مفيداً لشعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم.

وبالرغم من الانعكاسات الضارة للحصار، فقد تغلبت كوبا على الصعوبات وقدمت إسهامات مهمة في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي في مواجهة التحديات العالمية. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد على صداقة فييت نام وتعاونها وتضامنها مع كوبا. وسوف نستمر في بذل قصارى

ووفقاً لهذا القرار، يؤكد بلدي من جديد سياسته المتمثلة في احترام القانون الدولي والتقييد بمبادئ الاستقلال السياسي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالتالي، فإن كولومبيا لا تؤيد تلك التدابير التي تتعارض مع التنمية الاقتصادية والتجارية ورفاه السكان. ويرى بلدي أنه لا غنى للدول الأعضاء عن المضي قدماً في بناء روابط التعاون والصداقة القائمة على تعددية الأطراف ومبدأ المساواة في السيادة، المكرس في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة نغوين فونج نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا.

تؤيد فييت نام البيانات التي أدلى بها في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكر الأمين العام على التقرير الشامل (A/70/120)، الذي يبين موقف الدول الأعضاء بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتقييم وكالات الأمم المتحدة لأثر ذلك الحصار.

منذ اتخاذ القرار ١٩/٤٧، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة مراراً وتكراراً قرارات تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وآخرها القرار ٥/٦٩، الذي اتخذ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بتأييد ١٨٨ صوتاً. وموقف فييت نام المبدئي يتمثل في معارضتها لفرض أي حظر أحادي أو تدابير قسرية قد تتخذها دولة ضد أخرى، وسنصوت اليوم بلا تحفظ لصالح مشروع القرار A/70/L.2 في مجمله.

احتياجات شعبها. وأثبت الحصار المفروض عليها زهاء ٥٤ عاماً، في عالمنا الذي تغلب عليه العولمة، أن الشعب الكوبي ما زال قادراً على البقاء حياً، وذلك بفضل المثابرة والمقاومة والأمل.

أخيراً، فإن مصر تأمل أن يفضي الحوار بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل ومراعاة مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بكل جوانبها. وفي السياق الجديد الحالي، نحث الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على اغتنام تلك الفرصة التاريخية والامتثال الكامل والفوري لكل قرارات الجمعية العامة الثالثة والعشرين بشأن هذا الموضوع، والتي اتخذت بأغلبية ساحقة من المجتمع الدولي، ورفع الحصار غير المبرر، والذي ما كان ينبغي أن تقوم له قائمة أبداً ويجب أن يتوقف إلى الأبد. ومصر ستواصل دعمها وتضامنها الكاملين مع حكومة كوبا وشعبها.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات التي أدلى بها ممثلو إكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا يمثل نظاماً للعقوبات الأحادية، وهو الحصار الأكثر إجحافاً وقسوة والأطول أمداً الذي يفرض ضد أي بلد في التاريخ الحديث. لقد كبد الشعب الكوبي كلفة بشرية هائلة. بل هو أيضاً انتهاك صارخ لمبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق في تقرير المصير وفي تنمية الشعوب.

وكان الحصار القاسي ضد كوبا يستهدف أساساً كسر إرادة الشعب الكوبي في بناء وطن حر ومستقل. وبالإضافة إلى

جهدنا لمساعدة شعب كوبا الشقيق في التغلب على الصعوبات والتحديات الناجمة عن الحصار.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، مؤكداً له استمرار دعم مصر وتضامنها مع حكومة كوبا وشعبها.

ومصر ترحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وباستعداد رئيس الولايات المتحدة للعمل على رفع الحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود. ونقر أيضاً بالتقدم المحرز فيما يتعلق باللوائح التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المجالات. ونأمل أن تؤدي تلك الخطوات إلى تطبيع العلاقات الثنائية في كل جوانبها بين البلدين.

ولكن، في حين يشكل ذلك التقدم خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنها تبقى غير كافية، لأن فرض الحصار باق بدون تغيير، والقوانين واللوائح التي يقوم عليها لا تزال سارية المفعول ويجري تنفيذها بصرامة. ومازلنا نعتقد أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا من أجل التطبيع الكامل لعلاقتها. الخمسة عقود تفرض الولايات المتحدة الأمريكية قيوداً صارمة على حصول الشعب الكوبي على الغذاء والدواء والتعليم والتكنولوجيا الفائقة. وترتبت على ذلك الحظر انعكاسات سلبية على قطاعات عديدة من الاقتصاد الكوبي، وتسبب في أوجه نقص ومعاناة للشعب الكوبي لا داعي لهما.

ونرى أن الحصار ما زال يمثل سياسة عبثية وليس لها ما يبررها أخلاقياً، ولم يفلح في كسر إرادة الشعب الكوبي في اختيار مستقبله. وبالرغم من كل الانعكاسات الضارة والآثار السلبية للحصار، فقد بذلت حكومة كوبا جهوداً هائلة لتلبية

الأمريكية لأكثر من ٥٠ عاماً. وينبغي لنا أن نضيف أن سياسة العقوبات وإن كانت تمثل فشلاً لحكومة الولايات المتحدة، فإنها تمثل انتصاراً سياسياً ومعنوياً غير عادي للشعب الكوبي في مقاومته وصموده.

ونود التأكيد أيضاً على أنه إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترغب في إقامة علاقات ودية وتعاونية مع بقية العالم، ومع منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص، يجب أن تكف عن التدخل في شؤوننا الداخلية، وأن تتوقف عن فرض العقوبات مثلما تفعل مع كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاماً وما تفعله الآن مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأن تكف أيضاً عن محاولة فرض أفكارها السياسية والاقتصادية الخاصة على الآخرين. يجب أن تقوم علاقاتنا على احترام حق شعوبنا في تقرير المصير والسيادة.

أما بالنسبة لمشروع قرار اليوم، الذي يرمي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لكوبا والذي سيعتمد بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة اليوم بكل تأكيد، فإننا نود أن يكون صكاً يعبر عما هو صحيح وعن ضرورة تطبيق القانون الدولي بما يسهم في كفالة إلغاء كونغرس الولايات المتحدة لجميع تدابير القسرية المرتبطة بالحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون الحرية والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦، وأن تستوعب الولايات المتحدة أخيراً الدرس بأنه ليس من سلطة مجلسها التشريعي الوطني أن يشرع ضد العالم.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية ستصوت لصالح مشروع القرار اقتناعاً منها وتصميماً على أن الحظر الكوبي ظلم كبير وجريمة ضد القانون يجب أن تنتهي إلى الأبد.

أخيراً، نود الترحيب بحضور السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا هنا اليوم، ومن خلاله نبعث برسالة بروح شافيز وبوليفار للشعب الكوبي برمته والرئيس السابق فيدل

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، اشتمل نظام العقوبات ضد كوبا على مجموعة من عمليات الحظر المتعاقبة والإجراءات القسرية الأحادية التي كان لها أثر تراكمي على أشقائنا الكوبيين على مدار أكثر من ٥٠ عاماً، وأدت إلى خسائر اقتصادية بلغت في مجموعها أكثر من ٨٣٠ مليون دولار. وتؤثر تلك العقوبات أيضاً على أي منظمة أو بلد، مثلنا، يحاول الحفاظ على علاقات الأخوة والتعاون - الاقتصادية أو التكنولوجية أو التجارية أو المالية - مع جمهورية كوبا الشقيقة. لذلك، فإن الحصار على كوبا لم يكن جهداً يستهدف تقويض نمو شعبها فحسب، بل وعزله أيضاً. والتصويت في الجمعية هنا اليوم على مشروع القرار A/70/L.2، الذي سيعتمد نصه بلا شك للمرة الرابعة والعشرين، يؤكد مرة أخرى فشل الولايات المتحدة في محاولتها عزل كوبا، بل يؤكد أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة قد عزلت نفسها تماماً بسياستها تلك.

وفي المقابل، فإن اعتماد مشروع القرار اليوم سيوجه رسالة قوية وواضحة إلى الولايات المتحدة لا بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا فحسب، ولكن ينبغي لها أيضاً أن تكف عن ممارستها الطويلة الأمد بادعاء أنها شرطي العالم وفرض قراراتها ورؤاها السياسية والاقتصادية على بقية العالم خارج أراضيها، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي واحترام سيادة الدول الأخرى. إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على كوبا تستحق الشجب، لأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولأنها أمثلة للإجراءات العقابية التي كثيراً ما تفرضها الولايات المتحدة استجابة لضغوط ومصالح من جماعات متطرفة خارج نظامها السياسي.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تثني على مناخ الحوار الذي أدى إلى استعادة العلاقات الثنائية بين حكومتنا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، ونود أن نبرز إقرار الرئيس أوباما بفشل سياسة العقوبات التي مارسها كل الحكومات

الحدود. وعمليات فرض الحظر على بلد ما تقف حائلاً دون تعبئة القدرات الكاملة لشعبه، وبخاصة الأطفال والنساء، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعيق تمتعه التام بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، في جملة أمور.

والتقارير المتعاقبة للأمين العام - وتقرير هذا العام (A/70/120) ليس استثناء - تؤكد أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، لا سيما من خلال آثاره التي تتجاوز الحدود الوطنية، قد أثر سلباً على الشعب الكوبي وجهود التنمية في بلاده. كما كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الكوبي، الذي كان عليه أن يتحمل تكاليف إضافية كبيرة في توريد المنتجات والتكنولوجيا والخدمات، وكان له أثر ميثبط للاستثمار والتعاون التكنولوجي بين كوبا وبلدان ثالثة. وفي هذا السياق، نود أن نثني على الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية المشهودة للشعب الكوبي، وخاصة ترتيب كوبا المرتفع في دليل التنمية البشرية وتحقيقها للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الأجل المحددة، على الرغم من الظروف الصعبة التي يفرضها الحصار عليها. وخبرة كوبا المشهودة في مجال الرعاية الصحية، التي تحققت رغم تلك الظروف، قد مكنتها من الاستجابة بسرعة وفعالية وبشكل جوهري لنداء الجمعية الذي وجهته لكل الدول للاستجابة لأزمة فيروس إيبولا في أفريقيا. وفي هذا السياق، يبدو الحظر مثار سخرية شديدة.

وعندما أطلق قادة العالم الخطة التحويلية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فقد حثوا جميع الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي إجراءات اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك التوافق من جانب قادة العالم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل النهوض ببيئة

كاسترو والرئيس راؤول كاسترو، رسالة تضامن وامتنان وأحوة وصدقة، ثقة بأن النصر لنا. وستكون لنا الغلبة!

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز. ونرحب أيضاً بالسيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، في الجمعية اليوم.

في البداية، أود أن أشير أولاً إلى أن مناقشة اليوم تعقد في سياق بعض التطورات الإيجابية في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن الهند ترحب ترحيباً حاراً باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. وهنئى حكومتى البلدين وشعبيهما على ذلك الحدث التاريخي.

في كل عام، ولأكثر من عقدين الآن، كانت الجمعية العامة تنظر في مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي كل مرة، كانت دائماً ترفض فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وسائر أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تلحق الضرر بتقدم الشعوب وازدهارها في جميع أنحاء العالم. كما دعت الجمعية الدول إلى الامتناع عن سن وتطبيق وإلغاء وإبطال أي قوانين وإجراءات تتجاوز آثارها الحدود الوطنية بشكل يؤثر على سيادة الدول الأخرى، وذلك اتساقاً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وما من شك في أن استمرار ذلك الحصار الذي يرفضه الرأي العام العالمي، كما عبرت عنه الجمعية، يقوض تعددية الأطراف ومصادقية الأمم المتحدة ذاتها.

والهند، بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم، وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بتعددية الأطراف، تقف متضامنة مع المجتمع الدولي في رفضه القاطع للقوانين المحلية التي يمتد أثرها خارج

وجميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية. ويعكس ذلك الموقف مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الراسخة.

وأود أن أشدد على أن الجزائر رحبت في العام الماضي بالمشاركة الشجاعة والجريئة للأطباء الكوبيين في الكفاح العالمي ضد وباء الإيبولا. ورأينا أن ذلك خطوة صحيحة ومثالي يُحتذى، فضلاً عن كونها إلهام لنوع العلاقة التي نسعى جميعاً إليها ونستفيد منها. وقد سررنا أيما سرور حين علمنا أن كل أولئك الذين رغبوا في إيجاد المناخ الحالي الأكثر إيجابية قد دعموا تلك الخطوة الممتازة. وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بالترحيب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، ونرى في التدابير والإجراءات التي اتخذت مؤخراً علامات إيجابية للغاية تمهد الطريق في نهاية المطاف نحو التطبيع الكامل للعلاقات.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم ناورو البلد الجار لنا في منطقة المحيط الهادئ وبلدي، جزر سليمان، بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال، فيما يتعلق بمشروع القرار A/70/L.2، الذي يدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ٥٣ عاماً.

قبل ٧٠ عاماً، قطعت الدول التزاماً رسمياً بالدفاع عن المساواة في الحقوق بين الدول الكبيرة والصغيرة. ونطلب من الدولة الصديقة والشريكة لنا، الولايات المتحدة الأمريكية، الحفاظ على سياسة منفتحة والتخلي بالثقة في استعادة حقوق كوبا وشعبها التي حرّموا منها جراء الحصار. ودعونا نتقيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي لتعزيز علاقات حسن الجوار وتمكين الشعب الكوبي من ممارسة نظامه السياسي والاقتصادي بحرية. ويجب أن ندرك قناعات كوبا ومبادئها وقيمتها التي تحكم تقدمها وازدهارها. وينبغي لنا السماح للكوبيين بالتمتع بنوعية الحياة التي يتمتع

خالية من العقوبات والحظر. وفي هذا السياق، ومنطقياً، تأمل الهند أن تفضي التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة إلى نهاية سريعة للحظر.

وحتى ذلك الحين، نؤيد مشروع القرار A/70/L.2 المقدم من كوبا ونتمنى لأشقائنا في كوبا كل النجاح.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا، والذي من خلاله أودّ أن أنقل تحيات شعب وحكومة الجزائر إلى إخواننا وأخواتنا في كوبا.

تؤيد الجزائر البيانات التي أدلى بها في وقت سابق كل من ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي. كما نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل جامايكا باسم الجماعة الكاريبية وممثل باراغواي باسم السوق الجنوبية المشتركة.

تؤكد الجزائر مجدداً موقفها بشأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من نصف قرن. إن اعتماد الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحظر المفروض على كوبا يجسّد الرغبة القوية للمجتمع الدولي في وضع حد لهذه الحالة. وأودّ أن أذكر بأن الجزائر ما فتئت تؤكّد على أن لكوبا، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى، الحق في حرية التجارة والملاحة وتوسيع نطاق التجارة على أساس متفق عليه على نحو متبادل مع أي شريك اقتصادي. وما فتئت الجزائر تشاطر بصورة تامة أيضاً الموقف الراض دوماً لفرض أعمال انفرادية أو أنظمة تتجاوز الحدود الإقليمية تعرقل التنمية في أي بلد من البلدان

عندما تتعاون الولايات المتحدة وكوبا، يمكن أن يستفيد العالم بأسره. وعلى غرار ما ذكره الآخرون قبلي، شهدنا ذلك في الكفاح ضد الإيبولا، ونعلم أن العالم سيستفيد إذا رُفِع الحصار. دعونا نثق في عمل شعوبنا معاً لتحرير أنفسها من الخوف والعوز ولأجل العيش بكرامة. وفي هذه المناسبة، تود حكومتنا وشعبنا ناورو وجزر سليمان أن تشكر حكومة كوبا وشعبها على المنح الدراسية الطبية المقدمة لطلاب الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. في السنوات الثلاث الماضية، عاد أكثر من ٦٠ طبيباً تدرّبوا في كوبا إلى جزر المحيط الهادئ ليخدموا شعوبهم. ونشكر كوبا على التضامن والصداقة مع منطقتنا دون الإقليمية في المحيط الهادئ. وتؤيد جزر سليمان وناورو مشروع القرار A/70/L.2 بكامله، وندعو جميع البلدان المحبة للسلام إلى تأييد مشروع القرار بالصيغة التي قدم بها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أولاً وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على إعداده التقرير الشامل (A/70/120)، الذي يبين موقف الدول الأعضاء لصالح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولا يزال موقفنا المبدئي دون تغيير. ونعتقد أن الإسراع برفع الحظر المفروض على كوبا هو هدف وضرورة طال انتظارها. ونعتقد أن الضغوط الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، من أجل أغراض سياسية بحتة، لا مبرر لها في ظل الظروف الحالية وأنها من مخلفات الماضي التي تسبب أضراراً كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، وتطوير التعاون الإقليمي والدولي. إن استمرار الجزاءات، التي هي من بقايا الحرب الباردة، يصل إلى كونه جهوداً ترمي إلى القيام عن قصد بعرقلة تنفيذ الشعب الكوبي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، الذي يتضمن حثاً مباشراً لجميع الدول على:

بها جميع جيرانهم. في الشهر الماضي فحسب، أقر زعماء العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتدعو الخطة الجديدة إلى شراكة حقيقية دائمة وإلى علاقة سياسية جديدة وشكل جديد من أشكال التعاون الدولي، حتى تتمكن من تحويل عالمنا بصورة مفيدة.

في كل عام، تعتمد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مشروع القرار الذي يسعى إلى حماية حرية التجارة والحقوق الاقتصادية والعدالة المالية للشعب الكوبي. وهذه هي السنة الرابعة والعشرون التي تتعامل فيها الجمعية العامة مع قضية عمرها أكثر من خمسة عقود شهدت تولي إحدى عشر رئيساً رئاسة الولايات المتحدة وثلاثة رؤساء كوبيين. وفي ضوء هذه الحقائق، يلوح التفاؤل والتغيير، رغم ذلك، في الأجواء. وهناك فجر جديد يبرز في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، تنضم ناورو وجزر سليمان إلى الجميع في الترحيب به. والتقارب بين الحكومتين تطور جدير بالترحيب. واستئناف العلاقات الدبلوماسية هذا العام بين البلدين خطوة أساسية نحو إعادة إرساء الاحترام الكامل والمدني بين الجارين القريبين، اللذين لا يفصلهما جغرافياً سوى ٩٠ ميلاً عن بعضهما بعضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يزال قائماً على الرغم من أن التغيرات التدريجية جارية ببطء. لدى الولايات المتحدة فرصة لقطع الصلة بالماضي وتحقيق فهم أفضل لجارتها كوبا. ولا بد أن تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية السياسات التي تتيح الدمج الكامل لكوبا في النظام العالمي وإزالة العوائق التي تعرقل التعاون. وأودّ أن أقترح تطبيع العلاقات من خلال قيام السلطة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء القوانين التي استخدمت في إنفاذ الحظر.

إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ممثل وباراغواي باسم السوق الجنوبية المشتركة والدول المرتبطة بها. ونود أيضاً أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ترحب البرازيل ترحيباً حاراً باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويسرنا أن البلدين اختارا الانخراط في حوار بغية التوصل إلى ذلك القرار التاريخي وتجاوز العداوات التي عفا عليها. ويمكن لهذا القرار أن يؤثر بصورة إيجابية على القارة الأمريكية بأكملها. وعلى الرغم من أوجه التقدم السياسي الكبير، يظل رفاه شعب كوبا متضرراً من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من حكومة الولايات المتحدة.

وتؤكد البرازيل من جديد معارضتها الثابتة للحظر المفروض على كوبا، وكذلك لتطبيق القوانين التجارية المحلية خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. تشكل هذه التدابير انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وحرية التجارة والملاحة. كما أنها تؤثر على حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، فهي تضر بالشعب، ولا سيما النساء والأطفال، الذين ينبغي أن تكون لهم الأولوية في الحماية وبالأخص الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

وفي حين نقدر البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحاجة إلى العمل لوضع حد للحظر المفروض على كوبا، فضلاً عن التدابير المتخذة لتعديل تطبيق الحظر، فإننا نشعر بالقلق إزاء التزايد المفاجئ في البعد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، وزيادة التخويف المفروض على المعاملات المالية الدولية لكوبا.

ومن المهم أن ينخرط كونغرس الولايات المتحدة، في أقرب وقت ممكن، في المناقشة المعنية بإنهاء الحصار على

..الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية“ القرار ١/٧٠، فقرة ٣٠).

ونحيط علماً بالقرارات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لإدخال قدر من التخفيف على نظام الحظر. ونرى أن إنهاء الحظر في نهاية المطاف سيكون نتيجة منطقية للعملية التي بدأت باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. وينبغي للولايات المتحدة أن تبذل كل الجهود اللازمة لتلبية مطالب الرأي العام المحلي لديها. ولن يكون ذلك في مصلحة كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل سيسهم أيضاً في تحسين الحالة في محيط الجزيرة، ويسمح للشعب الكوبي بالتمتع بحقوقه المشروعة في حياة كريمة، والمساهمة في تعزيز العلاقات التجارية في منطقة البحر الكاريبي.

إن الاتحاد الروسي، مثل معظم الدول الأعضاء، إذ يسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن أية تدابير قائمة على التمييز أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلد غير مقبولة، يؤيد بقوة إنهاء الحظر المفروض على كوبا على وجه السرعة. وعموماً، تعارض روسيا أي ضغط اقتصادي ضد الدول ذات السيادة، وهو عادة لا يؤدي إلا إلى تفاقم نزعات المواجهة في العلاقات الدولية. وإذ تضع روسيا ذلك في الاعتبار، فستصوّت في هذه الدورة السبعين للجمعية العامة لصالح مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

السيد أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود، أنا أيضاً، أن أرحب بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا. يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل

بحيث نشرع في السير على طريق التنمية المنصف والمنفتح والشامل والابتكاري بغية تحقيق التنمية المشتركة.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة، من الضروري القيام فوراً بوضع حد للحظر والجزاءات الاقتصادية ضد كوبا. ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة على مدى ٢٣ سنة متواصلة قراراً يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذه القرارات، تحث الجمعية العامة كافة البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى أو بالحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول ويؤثر سلباً في حرية التجارة والملاحة.

ومن المؤسف أن هذه القرارات لم تنفذ تنفيذاً فعالاً على مر السنين، ولم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، ولكنه يتسبب أيضاً في خسائر اقتصادية ومالية جسيمة بالنسبة لكوبا ويعيق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينال هذا الحصار من حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء؛ وقد أثر سلباً في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والبلدان الأخرى.

وما فتئت الصين تدعو إلى احترام حق البلد في الاختيار المستقل لنظامه الاجتماعي ونهج الإنمائية وتعارض استخدام الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها لتطبيق العقوبات الانفرادية ضد البلدان الأخرى. وما برحت الصين تنقيد تماماً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذها. وما

كوبا. وفي غضون ذلك، ندعو الرئيس أوباما إلى فعل كل ما في صلاحياته التنفيذية للحد من آثار الحصار. فذلك لن يكون متوافقاً مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وحسب، بل من شأنه أيضاً أن يشكل أحد التدابير اللازمة لضمان امتثال الولايات المتحدة لدعوة الجمعية العامة التي تحث الحكومات التي لم تمتثل بعد للقرار ٥/٦٩ إلى اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية ووضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعتمد من جانب واحد.

وترحب البرازيل بالتقدم الذي أحرزته كوبا في تحديث نموذجها الاقتصادي. ونود مواصلة ذلك الاتجاه لكننا نحتاج إلى دعم من الشركاء الآخرين القريبين والبعيدتين. إن التعاون مع كوبا يعوقه بشكل منهجي الحظر الاقتصادي غير القانوني وغير المشروع واللاإنساني. ويصوّت وفد بلدي مؤيداً للاستفادة من حيز الحوار والتعاون الذي هبى مؤخراً، وذلك من أجل إنهاء الحظر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفيما نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن وضع حد للحصار المفروض على كوبا من شأنه أن يبعث برسالة قوية مفادها تجديد الالتزام بالمبادئ التي قامت عليها المنظمة من حيث النهوض بثقافة السلام والتعاون في العالم.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في أيلول/سبتمبر، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي فتحت آفاقاً وفرصاً جديدة وحددت أهدافاً جديدة للتنمية العالمية والتعاون الإنمائي الدولي. وينبغي لنا تعزيز التعاون في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، ووفد بلده، معنا اليوم. وفي نفس الوقت، أود أن أرحب بحضور السيد فيليكس سيسار ميراندا نافارو، وزير التعدين والمعادن البوليفي.

تؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق الجنوبية المشتركة.

نقلت وكالة الأنباء الفرنسية اليوم خبراً عن الحالة المساوية لنومي برنارديث، المصابة بالسرطان والتي يبلغ عمرها ٧ سنوات، وتحتاج إلى دواء (تيموزولومايد) من أجل معالجتها كيميائياً. إن نومي، التي تعيش في إقليم سينفويغوس الكوبي، لديها فرصة نسبتها ٧٠ في المائة للنجاة من المرض إذا حصلت على الدواء، ولكن لن تبلغ النسبة سوى ٢٠ في المائة إذا لم تستطع ذلك. وكما يبين تقرير الأمين العام (A/70/120) بوضوح، فقد تناقصت فرص نومي في النجاة من المرض بسبب التطبيق الانفرادي للحصار الإجرامي المفروض على كوبا.

ويبين تقرير الأمين العام مرة أخرى، الرفض العالمي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، من جانب واحد وبشكل تعسفي، ضد الشعب الكوبي وضد البشرية. ويؤثر الحصار على التعاون الدولي، وعلى الصحة والتغذية والتعليم والثقافة، وعلى التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في كوبا. كما تترتب عليه آثار مالية ومصرفية، ويجد من إمكانات تنمية السياحة، والنقل، والطيران المدني وغير ذلك من مجالات الاقتصاد الكوبي. أن الحصار هو مثال على النزعة الانفرادية التي تتصرف بها الولايات المتحدة في العالم. بيد أنه على الرغم من الحصار المفروض، فإن كوبا تصلح لأن تكون مثالا للتنمية الاجتماعية والتعاون والتضامن. وتنضم بوليفيا إلى مجموعة الدول في أن ترفض، مرة أخرى بأقوى العبارات الممكنة،

انفكّت الصين وكوبا تقيمان علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتبادلان الزيارات، مما أدى إلى المنفعة المتبادلة والودية في مختلف المجالات. وكان ذلك تمثيلاً مع رغبة الشعبين في الصين وكوبا وقد ساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل عالم يتسم بتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، أصبح هناك توجه عام للبلدان تجاه التبادل والتعاون على أساس المساواة. ويوفّر الحوار القائم على المساواة والمشاورات الودية أفضل وسيلة لحل المنازعات. في تموز/يوليه، قررت الولايات المتحدة وكوبا استئناف العلاقات الدبلوماسية، في خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات بين البلدين. ونأمل أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا الحوار والمشاورات وأن تعززا زخم الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين البلدين.

وقد لاحظت الصين بأن الولايات المتحدة قد بدأت الرفع الجزئي للحظر على السياحة إلى كوبا، وكذلك على التجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية معها. وسندفع باتجاه الوصول إلى رفع الحظر التجاري نهائياً. ونأمل أن تلغي الولايات المتحدة تماماً وفي أقرب وقت ممكن سياستها المتمثلة في فرض الحصار الاقتصادي والجزاءات على كوبا، وأن يعمل الجانبان على إقامة علاقات دولة طبيعية بينهما وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وسيصب ذلك في المصلحة المشتركة للولايات المتحدة وكوبا وكذلك شعبي البلدين، وسيؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الأمريكيتين بأسرها، فضلاً عن التنمية المشتركة للمجتمع الدولي. وستصوت الصين مرة أخرى لصالح مشروع القرار A/70/L.2، المقدم من كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بحضور السيد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/70/L.2.

السيد رودريغث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في ١٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي، أقرّ رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما بفشل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأنه قد عفا عليه الزمن، وأنه لم يحقق الأهداف المتوخاة، كما أنه أضر بالشعب الكوبي، وأدى لعزل حكومة الولايات المتحدة. وأعاد الرئيس أوباما، منذ ذلك الحين، التأكيد على أنه يجب رفع الحصار. وقد طلب من الكونغرس الأمريكي المضي قدما في هذا الاتجاه، بدلا من التصرف ضد إرادة الشعب الأمريكي، الذي من الواضح أنه يؤيد رفعه. وقد تعهد بالمشاركة في النقاش لهذا الغرض، وكذلك باستخدام سلطاته التنفيذية لتعديل إجراءات تنفيذه.

وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي أدى إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وخلال المناقشة العامة التي جرت مؤخرا، أعرب أكثر من ٦٠ رئيسا من رؤساء الدول أو الحكومات والوفود عن التقدير والتهنئة، للإعلان عن المسار الجديد في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات، ودعا العديد منهم إلى إلغاء الحصار إلغاء كاملا. لذلك من المفهوم الفوائد والآمال التي تثيرها تلك المناقشات وعمليات التصويت اللاحقة التي ستتم في إطار الظروف الجديدة.

وبالنظر إلى المطالبة التي أجمع عليها المجتمع الدولي تقريبا، والتي جسدها تصويت ١٨٨ من الدول الأعضاء بالموافقة في العام الماضي (القرار ٦٩/٥)، ومشاركة كوبا في مؤتمر قمة الأمريكتين في بنما هذا العام، والدعوة من الأغلبية الواضحة في

الحصار الإجرامي، الذي أصبح أحد أعمق الجروح المفتوحة التي تؤثر على روح الأسرة البشرية جمعاء.

وتفرض الولايات المتحدة من جانب واحد حصارا جائرا، وغير مشروع، ولا أخلاقيا، وغير قانوني. إن الحصار ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تؤيدها جميعا نصا وروحا. إن الحصار ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبادئ الاستقلال وتعددية الأطراف، واحترام القانون الدولي وتقرير المصير. وهو ينتهك كل حق من حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونحن جميعا ضحايا لهذا الحصار بحكم طابعه الذي يتجاوز نطاق إقليم الدولة. وليس كوبا فحسب، ولكن المجتمع الدولي هو الذي يُهاجمه الحظر الذي تفرضه من جانب واحد الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاك للقانون الدولي. واليوم يتيح لنا الفرصة ليس فقط للإدانة القوية لهذا الانتهاك للقانون الدولي، وهذا الحصار الذي هو من أعمال الإبادة الجماعية، ولكن أيضا لتوجيه التحية لكرامة كوبا وتضامننا. بوليفيا ما زالت أحد المستفيدين من ذلك التضامن غير المشروط على الإطلاق، على الرغم من الشروط التي يفرضها الحصار على كوبا. وأمامنا الآن أيضا الفرصة لاحتفاء بكرامة الشعب الكوبي وشجاعته وصموده.

أود أن أختتم بياني بتكرار الكلمات التي قالها تشي غيفارا قبل بضعة عقود، حيث أشار إلى عبارة لخوسيه مارتى: "عندما يُضرب أحد الرجال، فينبغي لكل رجل حقيقي أن يشعر بوقع الضربة على وجهه." وفي ضوء ذلك، فإن كوبا، بوصفها تسطر آية في التضامن، تعطي العالم ذلك الخيار. ويجب ألا تغيب عن أذهاننا الطفلة نومي. وإذا كان الوطن مرادفا للبشرية، والحصار مرادفا للموت، فإن الخيار أصبح إما الوطن أو الموت. وسنتصر.

فمنذ أسبوع تحديدا تم فرض غرامة قدرها ١,١١٦ بليون على المصرف الفرنسي (Crédit Agricole) يجب أن تتم إضافتها إلى غرامة أخرى قدرها ١,٧١ مليوناً فرضت على المصرف الألماني (Commerzbank) في آذار الماضي لاضطلالعهما بمعاملات مصرفية مع كوبا ودول أخرى. وفي الأسابيع الأخيرة، قام نظام التراسل بين المصارف المسمى نظام "سويت" بإلغاء عقد خدمات يغطي الدفعة الأولى من شركة الاتصالات الأمريكية (Sprint) للبدء في خدمة إجراء اتصالات هاتفية مباشرة، وتم إيقاف عدد من التحويلات المصرفية الأخرى إلى كوبا التي تغطي رحلات جوية مستأجرة.

وفي السنة الماضية، انخفض كثيرا شراء المواد الغذائية الكوبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو استثناء من بضعة استثناءات للحظر التي وافق عليها كونغرس الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، بسبب خضوعه لشروط صارمة وتميزية. ويجب أن يؤذن لكل عملية شراء بترخيص، ولا يسمح بمنح الاعتمادات. وتضطر كوبا إلى الدفع نقداً ومسبقاً عن طريق كيانات مصرفية تابعة لبلدان أخرى، ويحظر عليه استخدام سفنها لنقل تلك المنتجات.

وما فتئ شيء مشابه يحدث بخصوص الواردات من الأدوية والمعدات الطبية التي يحتاج إليها بلدنا، فمنذ عام ١٩٩٢ فرضت تشريعات الولايات المتحدة شروطاً عليها أيضاً. ومطلوب من كوبا أن تقدم معلومات عن المتلقي الأخير للمواد الطبية التي اشترتها. ولا يسمح لكوبا بالدفع بشكل مباشر وإنما فقط عن طريق جهة ثالثة وباستخدام عملة غير الدولار الأمريكي، ومن الواضح أن هذا يؤدي إلى تأخير ومصاعب وتكاليف إضافية.

ويمكن إعطاء أمثلة أخرى عديدة جداً. حادثة شركة (Elekta) على سبيل المثال، حيث أكدت في ٢ من أيلول/سبتمبر، على أنها لن تتمكن من تزويد المركز الوطني للأورام وعلم الأحياء الإشعاعي، ولا أي مستشفى آخر في كوبا

المجتمع الأمريكي والمهاجرين الكوبيين المقيمين هنا، فقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة الحكومة عن سياسة جديدة تجاه بلدنا.

ولكن التدابير التي اعتمدها الإدارة الأمريكية، ودخلت حيز النفاذ في ١٦ كانون الثاني/يناير، وجرى توسيع نطاقها لاحقاً في ١٨ أيلول/سبتمبر، على الرغم من كونها إيجابية، فإنها لم تعدل بعض العناصر المتصلة بتنفيذ الحظر سوى بشكل محدود جداً. فالكثير من هذه الإجراءات لا يمكن تطبيقها إلا إذا تم تبني إجراءات أخرى تمكن كوبا في نهاية المطاف من تصدير واستيراد المنتجات والخدمات بحرية من الولايات المتحدة الأمريكية وإليها، وتسمح لها باستخدام الدولار الأمريكي في عملياتها المالية الدولية وإدارة الحسابات بتلك العملة في مصارف بلدان أخرى، وتسمح لها بالحصول على التمويل والإئتمان من شركات خاصة ومؤسسات مالية دولية.

والمشكلة لا تكمن في أن السلطات الكوبية تعرقل تنفيذ هذه الإجراءات، وأن النظام الكوبي يحتاج إلى تغيير من أجل تيسير العملية، كما قال بعض الموظفين الأمريكيين. إنما المشكلة تكمن في وجود الحظر الاقتصادي المنهجي والمتصلب. يجب علينا عدم الخلط بين الواقع، والأمنيات وحسن النية. في ظل الظروف التي نواجهها اليوم، ليس بوسع المرء سوى الحكم استناداً إلى الحقائق. والحقائق تُظهر بشكل واضح أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ما زال يجري تطبيقه بشكل كامل.

وبعد مرور عشرة أشهر على الإعلانات الصادرة في ١٧ من كانون الأول/ديسمبر، لم يتم إدخال أي تعديلات جوهرية وملموسة على تنفيذ الحظر الاقتصادي. إن شطب اسم كوبا من القائمة المزيفة للدول الممولة للإرهاب الدولي كان تصحيحاً حتمياً لأمر مناف للعقل، ولكنه بالكاد ترك أي أثر على تطبيق الحظر الاقتصادي لأن هذا الحظر يركز على نظام أشمل لقوانين وعقوبات مؤسس لها مسبقاً.

وأمل أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لن يأتي هنا الآن ليخبرنا بأن مشروع القرار A/70/L.2 لا يعكس بدقة روح الحوار أو موقف حكومته السخمي؛ أو أن يكرر المقولة المتبدلة المتمثلة في أن الولايات المتحدة الأمريكية هو المتصدق اجتماعياً على الشعب الكوي، الذي لا يريد سوى التحكم في مصيره؛ أو تضخيم مبلغ الـ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من التبرعات الذي تلقاه المجتمع المدني الكوي في عام ٢٠١٥، وأعاقه الحصار، وشعبنا يقدره؛ أو الإشارة إلى التحويلات النقدية للأسر، التي هي نتيجة وفورات بشق الأنفس من جانب الكويين المقيمين هنا، كما لو كانوا صناديق حكومية؛ أو اعتبار تراخيص التصدير تبادلاً تجارياً تم السماح به لكنه لم يؤد بالفعل إلى أي عملية تصدير حقيقية.

وفي حين أن اتخاذ قرار بإنهاء الحصار هو أمر يعود للكونغرس في الولايات المتحدة، فإن للرئيس سلطات تنفيذية واسعة النطاق تمكنه من إدخال تعديلات كبيرة على التطبيق الفعلي للحصار وأثره الإنساني والاقتصادي.

وتتشاطر الأمل في أن يغير كونغرس الولايات المتحدة سياسته غير الفعالة والقاسية والظالمة، المرتكزة على الماضي، واتخاذ قرارات قائمة على قيم ومشاعر مواطنيه.

ومن الناحية التاريخية، فإن الولايات المتحدة سعت إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على بلدنا، منذ عام ١٩٥٩، وإلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره شعبنا بحرية في ممارسة كاملة لحقه في تقرير مصيره. وقد صرحت العديد من الأصوات في حكومة الولايات المتحدة بأن السياسة المعلنة فيما يتعلق بكوبا تعني تغييراً في النهج لا الأهداف. وإذا كان الأمر كذلك، فإن عملية تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا ستواجه عقبات خطيرة. فرفع الحصار سيكون هو العنصر الحاسم الذي يعطي معنى للتقدم المحرز خلال

بالنظائر المشعة -١٩٢ التي تكفل العمل الطبيعى لمعدات التشعيع الداخلي التي لا غنى عنها للحصول معالجة أفضل وأدق في حالة مرض السرطان. والسبب في ذلك أن الشركة المزودة، وهي شركة (Mallinckrodt Pharmaceuticals) الأمريكية للأدوية رفضت بيع تلك النظائر لكوبا. وقد رفضت الشركة الأمريكية (Small Bone Innovation, Inc) أن تقدم الأطراف ومفاصل اليد الاصطناعية إلى مستشفى (Frank País) لتقويم العظام، للمرضى المصابين بالتهاب المفاصل الروماتويدي. وفي حزيران/يونيه الماضي، رفضت الشركة الأمريكية (Sigma - Aldrich) تزويد شركة (Quimimpex). بمنتجات وخدمات ومعلومات تقنية، لا غنى عنها لتطوير الصناعة الكيميائية. وابلغت الشركة الأمريكية (Columbiana Boiler Company) شركة (Quimimpex)، أنه لم يسمح لها بتصدير الاسطوانات اللازمة لنقل الكلور من أجل معالجة المياه الصالحة للشرب.

أن هذا الحصار انتهاك جسيم ومنهجي لما للشعب الكوي من حقوق الإنسان. وهو يتعارض مع القانون الدولي وتم وصفه بأنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية. بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. وهو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا. والخسائر البشرية التي تسبب بها فادحة جداً. وما برح سبع وسبعون في المائة من الكويين يعانون من الحصار منذ أن ولدوا. والنقص والحرمان اللذين يتسبب بهما لجميع الأسر الكوبية عظيمان جداً. ووفقاً للتقديرات المتحفظة والصارمة، فإن الضرر الاقتصادي بعد أكثر من نصف قرن قد بلغ ٣٣ ٧٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، على أساس سعر الذهب. وحسب الأسعار الحالية، يبلغ ذلك أكثر من ١٢١ ١٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهذا رقم هائل بالنسبة لاقتصاد صغير مثل اقتصاد بلدنا.

إننا نرغب بصدق في تطوير علاقات مثمرة، بما في ذلك السياحة جيدة النوعية لمواطني الولايات المتحدة، الذين يمكنهم السفر بحرية إلى كوبا، وتوسيع نطاق التبادل الثقافي والرياضي والعلمي والأكاديمي والتعاون في مجالات الاهتمام المشترك والتجارة والاستثمار. واستنادا إلى فرضية اختلافاتنا الكبيرة، وبروح الحوار المستمر، شرعنا في إجراء حوار ثنائي بشأن حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، نسترشد بالمبادئ الواردة في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقع عليه - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في هافانا - رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يمكن أيضا أن يكون إسهما متواضعا في سبيل البحث عن بديل لنا جميعا كبشر وأمم للتعامل مع بعضنا البعض في عصر يتسم بالأزمات العالمية، والآثار التي لا مفر منها لتغير المناخ، والحروب غير التقليدية التي أفرزت صراعات وحشية مستمرة، وأشكال جديدة من الإرهاب، ووجود الترسانات الضخمة من الأسلحة النووية، وإنفاق غير عادي على التسليح النووي، وخطر الأوبئة.

قبل خمسة عشر عاما في هذه القاعة ذاتها، قال صانع التاريخ، قائد الثورة فيدل كاسترو روث الآتي:

”ويجب أن تدرك الإنسانية ما كنا عليه حتى اليوم وما لا نستطيع الاستمرار فيه. فالجنس البشري، الذي ننتمي إليه، لديه الآن ما يكفي من المعرفة المتراكمة، والقيم الأخلاقية والموارد العلمية للتقدم إلى عصر جديد في التاريخ يتسم حقا بالعدالة والإنسانية.

”فليس هناك ما يخدم مصالح البشر في النظام الاقتصادي والسياسي الراهن. وبالتالي، فإن هذا نظام غير مستدام وينبغي تغييره.“ (A/55/PV.4، صفحة ٢٦).

وقد حققنا هذا العام تقدما ملحوظا، بعد ٢٣ عاما من اعتماد أول قرار يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي

الشهور القليلة الماضية في العلاقات بين البلدين ويحدد وتيرة مسيرة التطبيع.

وقد اعترف الرئيس باراك أوباما، بأن رفع الحصار يخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة ويعكس إرادة مواطنيها. ولن يكون من المقبول أو المثمر بأي شكل من الأشكال أن يطلب من كوبا إجراء تغييرات داخلية كشرط مسبق لرفع الحظر أو تخفيفه. إن كوبا مستعدة لقبول فرص حقبة جديدة من العلاقات بين البلدين والتصدي لتحدياتها، ولكنها لن تتفاوض بشأن نظامها الاشتراكي أو شؤونها الداخلية. ولن تسمح بأية شائبة لاستقلالها، الذي دفعت دماء أفضل أبنائها وبناتها ثمنا لتحقيقه ومن خلال التضحيات الجسام للعديد من الأجيال، التي يعود تاريخها إلى حرب الاستقلال في عام ١٨٦٨. وقد أعاد الرئيس راؤول كاسترو روث التأكيد على أنه يجب أن تجد الحكومتان سبيلا للتعايش بطريقة متحضرة، برغم الاختلافات العميقة، والمضي قدما معا ما أمكن، من أجل منفعة شعبي الولايات المتحدة وكوبا، من خلال الحوار والتعاون على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة. فليست هناك عداوة بين شعبي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وقد عبر الشعب الكوبي عن تضامنه مع الشعب الأمريكي أثناء الهجمات الإرهابية البشعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفي أعقاب الدمار الذي خلفه إعصار كاترينا. ونحن نقدر ونقر بالتقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة وانعكس في إعادة فتح السفارتين، وزيارتي وزير الخارجية ووزير التجارة إلى كوبا وتبادل الوفود. وذلك بالإضافة إلى إنشاء لجنة توجيهية ثنائية وتوسيع مجالات الحوار والتعاون، لا سيما في مجالات الطيران وأمن الطيران، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالبشر والتعاون في مجال إنفاذ القانون وحماية البيئة والصحة، من بين مجالات أخرى.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غودار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في العام الماضي أعلن الرئيس أوباما في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عن اتجاه جديد في سياسات الولايات المتحدة إزاء كوبا. وفي الوقت نفسه تحدّث الرئيس كاسترو روث إلى الشعب الكوبي عن بداية علاقة جديدة مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير التاريخية الرامية إلى بدء تطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، بما في ذلك تعديل نُظُم الولايات المتحدة المتعلقة بكوبا. واجتمع الرئيسان أوباما وكاسترو مرتين منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن طريق التطبيع سيكون طويلاً ومعقداً، إلا أننا أحرزنا تقدماً كبيراً.

وعليه، نأسف لأن حكومة كوبا قد اختارت المضي قدماً بمشروع قرارها السنوي (A/70/L.2)، مع أن نص القرار لم يشمل الخطوات الهامة المتخذة ولا روح التفاعل التي أبدتها الرئيس أوباما. ونتيجة لذلك، لن تستطيع الولايات المتحدة تأييد مشروع القرار هذا. ولئن رأت كوبا أن من شأن هذه العملية أن تساعد في المضي قدماً نحو الاتجاه الذي أعربت كلتا الحكومتين عن رغبتهما في المضي فيه، فلا شك أنهما مخطئة في ذلك.

ففي ٢٠ تموز/يوليه، أنشأت الولايات المتحدة وكوبا علاقات دبلوماسية وأعادتا فتح سفارتيهما في عاصمتي البلدين. وسافر وزير الخارجية كيري إلى هافانا في ١٤ آب/أغسطس لحضور الاحتفال برفع العلم في مبنى سفارة الولايات المتحدة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يزور فيها وزير خارجية الولايات المتحدة كوبا منذ عام ١٩٤٥. ورحب الوزير كيري بالمناسبة بوصفها يوماً لإزالة جميع الحواجز القديمة واستكشاف إمكانيات جديدة. وأثنى على الرئيسين

والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية (القرار ١٩/٤٧). ويرجع هذا الإنجاز التوجيهي الكبير إلى المقاومة المستمرة والجهود التي تتسم بنكران الذات والقناعات الثابتة لشعبنا وقيادة جيل الثورة صانع التاريخ، بزعامة القائد الأعلى فيدل كاسترو روث والرئيس راؤول كاسترو روث. ونشعر بامتنان عميق لجميع الحكومات وشعوبها وبرلماناتها، وللقوى السياسية والحركات الاجتماعية، ولمثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية التي ظلت تؤيد، سنة بعد أخرى، لا سيما في الجمعية العامة، بأصواتهم وبتصويتهم، عدالة وإلحاح طلب رفع الحصار المفروض. وقد بلغنا ما بلغنا بفضل الدعم المتزايد من الشعب الأمريكي بهدف تحقيق ذلك الهدف الجدير بالثناء، ونعرب عن امتناننا له. ونحن نعلم أن الطريق أمامنا طويل وشاق. وسنقوم بتقديم مشروع قرار مماثل في الجمعية العامة ما استمر الحصار. إن الشعب الكوبي لن يتخلى أبداً عن سيادته أو الطريق الذي اختاره بحرية لبناء اشتراكية أكثر عدلاً، وكفاءة وازدهاراً واستدامة، ولن يتخلى كذلك عن سعيه إلى تحقيق نظام عالمي أكثر إنصافاً وديمقراطية.

وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار A/70/L.2، الذي يسلم بحقيقة التطبيق الدقيق والقمعي للحظر المفروض على كوبا ويسلم، في فقرات جديدة بالديباجة، كذلك بالتقدم الذي تم إحرازه خلال العام الماضي ويشيد به.

باسم الشعب الكوبي البطل المؤازر المقدم، أطلب إلى الجمعية العامة التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/70/L.2 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.2.

وما تزال الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين في كوبا على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسنواصل الدعوة إلى صون الحقوق العالمية في الجزيرة الكوبية، وبناء وتعزيز الروابط بين الشعبين الكوبي والأمريكي.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تود نيكاراغوا أن تشرح أسباب تصويتها مؤيدة لشعب كوبا وحكومتها، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره.

ونود أن نرحب بالأخ السيد برونو رودريغيث، وزير خارجية كوبا ووفد بلده. فقد وفر لنا معلومات غزيرة عن الآثار المترتبة اليوم عن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الإجمالي المفروض على شعب بلده وحكومته.

ونعرب مجددا عن تأييدنا غير المشروط وتضامننا مع شعب كوبا وحكومتها لموقفهما البطولي المتمثل في الثورة الكوبية التي بينت لنا الخطوات الأولى نحو استعادة كرامة وحقوق الشعوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد انقضت أكثر من خمسة عقود من المقاومة والشجاعة والتضحية الباسلة منذ ذلك اليوم الشائن الذي حوّل فيه القانون الاستعماري رئيس الولايات المتحدة فرض حصار اقتصادي تجاري ومالي على كوبا، بهدف إثارة مشاعر الإحباط واليأس والتسبب في المعاناة وإثارة الشعور بعدم الرضا الاقتصادي، ومنع الوصول إلى الإمدادات، والتسبب في الجوع واليأس وأعمال العنف، بما يؤدي إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية في كوبا.

ومع ذلك، فهذه هي كوبا صامدة أمامنا. ويمثل شعبها وحكومتها، أخوانا في التضامن، كرامة وسيادة شعوبنا. فهما دوما في طليعة المستجيبين لاحتياجاتنا في مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ. وقدما إلينا مساعدات كبيرة في مجالات التعليم وتدريب الأطباء وتوفير التقنيين وعلاج الأمراض،

أوباما وكاسترو على "قرارهما الشجاع بألا يظلان حبسي التاريخ وأن يركزا على الفرص المتاحة اليوم وغدا".

ومنذ ذلك اليوم، اجتمع ممثلو الولايات المتحدة مع مسؤولين في الحكومة الكوبية في هافانا بهدف وضع خطة عمل عامة للتعاون الثنائي بين البلدين. واتفقنا على إجراء حوارات بشأن إنفاذ القانون ومكافحة المخدرات وتعزيز حقوق الإنسان. وعملنا مع المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الرعاية الصحية بغرض توفير الرعاية الجيدة لأشد السكان فقرا في نصف الكرة الغربي. وناقشنا السبل الملائمة للتصدي لتحديات البيئة وتغير المناخ التي نواجهها في السنوات المقبلة. ونأمل أن نتمكن من الإعلان بحلول نهاية العام عن العديد من إنجازات ملموسة تعود بالنفع على كلا شعبينا.

وكما نعلم جميعا، فقد دعا الرئيس أوباما الكونغرس أيضا إلى رفع الحصار في أقرب وقت ممكن، واتخذ إجراءات تنفيذية بتعديل النظم القائمة بغرض تيسير العديد من المعاملات التي تشمل كوبا. ودفع الرئيس أوباما بالحجة القائلة أن من شأن رفع الحصار أن يؤدي إلى زيادة الفرص الاقتصادية للشعب الكوبي عن طريق زيادة التبادل التجاري وتحسين التكنولوجيا وتدقيق المعلومات إلى الجزيرة، وهو هدف تشاظره جميعا.

ولن نتوقع أن تنسى كوبا أو الولايات المتحدة ذلك الماضي بين عشية وضحاها. وندرك تماما أن التطبيع الكامل لعلاقتنا الثنائية يتطلب سنوات من المثابرة والتفاني من كلا الجانبين. ونرى أن من المؤسف أن الحكومة الكوبية قد اختارت - بالرغم من التقدم الثنائي المحرز - تقديم مشروع قرار يكاد يطابق تلك المقدمة في السنوات الماضية. ومع ذلك، لن تركز الولايات المتحدة إلى ذلك التاريخ من انعدام الثقة. فما زلنا ملتزمين بالعمل الشاق والسعي إلى إقامة تعاون ثنائي حقيقي مع كوبا، لما فيه مصلحة البلدين ونصف الكرة الغربي.

وعلى الرغم من استئناف العلاقات، فقد كثفت الولايات المتحدة حظرها اللانسانى وتدابيرها ذات الأبعاد التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بما يؤثر بشدة على الصادرات والواردات. وقد أدى الحظر إلى عدم إمكانية الوصول إلى القروض الخارجية والأسواق الدولية وأثر على نظامي الصحة والتعليم وعلى الحق في الغذاء. وباختصار، فقد تضررت جميع جوانب الحياة الكوبية.

تدين نيكاراغوا الحصار الإجرامي وكل التدابير والآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وترفض نيكاراغوا أية تدابير اقتصادية قسرية وانفرادية تفرض لمحاولة كسر إرادة وروح الشعوب والحكومات. ومن غير المقبول أن تستخدم تلك السياسات لإرغام شعب مستقل على تغيير نظامه. لا يزال الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة والبرامج الاقتصادية والاجتماعية في دولة كوبا الشقيقة. إنه لا يتفق مطلقاً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت مؤخراً.

لقد شهد هذا العام اتخاذ قرارات شجاعة أدت، في الأجل القصير، إلى تغيير الأوضاع التي استمرت لأكثر من خمسة عقود فيما يتعلق بكوبا. ونحن على أمل أنه يمكننا، في الجمعية العامة، أن نواصل اتخاذ قرارات جريئة والتصويت بالإجماع لصالح رفع الحظر. لقد دأبنا على الاستماع باهتمام شديد إلى المتكلم الذي سبقني، وكنا نأمل أن نسمع شيئاً مختلفاً هذه المرة. وللأسف، سمعنا مرة أخرى نفس الخطاب كما هو الحال في السنوات السابقة، العجرفة المعتادة لمحاولة تبرير ما لا يمكن تبريره، والدفع من أجل استمرار وضع ضد شعب كوبا الشقيق، هو نتيجة تنفيذ سياسة بائدة عفا عليها الزمن أشاروا أنفسهم إليها باعتبارها فاشلة. ويرفضها العالم بأسره.

لا، كوبا لم تخطئ في تقديم مشروع القرار A/70/L.2؛ العالم كله يؤيدها.

فضلاً عن مساعدتنا على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق رفاهنا وشعورنا بسعادة الحياة في وجه أماننا الأرض.

إن الحظر، الذي يتزايد من حيث تدابيره ونطاقه، هو في الواقع سياسة من سياسات الإبادة الجماعية. إنه يؤثر سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي ويرقى إلى كونه انتهاكاً جسيماً وصارخاً ومنهجياً لحقوق الإنسان للشعب بأكمله.

وقد أكد رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، في معرض إشارته إلى الحظر، على أن الوقت قد حان لوضع حد له. لقد تغيرت الحالة. وحتى في الولايات المتحدة، فإن أغلبية السكان تعارض الحظر. لقد هُيئت الظروف لتمكين الرئيس باراك أوباما من اتخاذ هذه الخطوة حتى إذا كانت تتعارض مع النظام. ونذكر أيضاً بأن سياسة الحظر والجزاءات لم تسفر عن شيء. وأفضل دليل على ذلك هو أنه، بعد ٥٦ عاماً، أقر الرئيس أوباما بأن الحظر المفروض على كوبا باء بالفشل.

واليوم، نحن نرحب بحقيقة أن الرئيس أوباما قد قرر أخيراً أن يتخذ الخطوات الأولى للشروع في عملية تطبيع واستئناف العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وهو ما ينبغي أن يتم على أساس المصالح المشروعة لكل طرف، بدءاً بالمصالح المشروعة للشعب الكوبي والمجتمع الدولي في الإنهاء الفوري للحصار. نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التضامن العالمي مع كوبا وشعبها سيظل حازماً حتى إنتهاء هذا الحصار الإجرامي.

لقد أكدت مجدداً مرة أخرى كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين، حركة عدم الانحياز، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الجماعة الكاريبية، السوق الجنوبية المشتركة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الاتحاد الأفريقي، منظمة التعاون الإسلامي وغيرها على رفضها وإدانتها لسياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأظهرت تضامنها التام مع كوبا ومطالبتها بالإنهاء الفوري للحصار.

بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام،

في الختام، ومع التأكيد مجدداً على تصويت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار الذي قدمته كوبا، الذي نحن على وشك التصويت عليه، نود أن نذكر كلمات رئيس شيلي المحبوب السابق، السيد سالفادور ألييندي، الذي قتل على يد قوى مظلمة، كما نعلم جميعاً. في يوم من الأيام، سوف تتكلم أمريكا بصوت القارة، بصوت الشعوب الموحد، صوت سوف يحترم وينصت إليه لأنه صوت الشعوب التي هي سيدة مصيرها. واليوم تطالب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تتكلم باسم القارة، حكومة الولايات المتحدة بأن تصحح إلى الأبد سياساتها تجاه قارتنا. وينبغي لها أن تنهي على الفور الحصار الإجرامي المفروض على كوبا. وينبغي لها أن تغلق السجون في غوانتانامو وتعيدها إلى مالكةا الشرعية. وينبغي أن تعترف وتقبل أخيراً إرادة شعوبنا بأن تكون سيدة مصائرهما، والتخلي عن مخططاتها وسياساتها الإمبريالية، وأن تقيم إلى الأبد علاقات ودية وتعاوناً واحتراماً على قدم المساواة لجميع الشعوب والحكومات في منطقتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

سوف تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/70/L.2، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس،

ويشجع على مواصلة تنفيذها عن طريق اتخاذ الخطوات المناسبة من كلا الطرفين.

ومع ذلك، لا تزال التدابير التقييدية سارية، وهي أكثر من مجرد مفارقة تاريخية بالنظر إلى الظروف الجديدة. وفي الأساس فإن سياسة الولايات المتحدة التجارية إزاء كوبا هي مسألة ثنائية. وإلى جانب التأثير الضار للحظر المفروض على المواطنين الكوبيين، فإن الآثار المباشرة وغير المباشرة للتشريعات خارج إقليم الدولة والتدابير الإدارية والقضائية المتخذة من جانب واحد تقوض أيضا المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

وأدت التشريعات مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ إلى توسيع نطاق الأضرار الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية في بلدان الطرف الثالث. وفي إطار سياساته التجارية العامة، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعارض بثبات وعلى نحو مستمر تلك التدابير المتجاوزة للحدود الإقليمية. وإذا نشيد بالقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة برفع القيود عن التحويلات المالية وسفر العائلات إلى كوبا، ما يسمح بتوفير خدمات مالية واتصالات سلكية ولاسلكية بعينها، فضلا عن خدمات الإنترنت وإزالة القيود المفروضة على تصدير الأدوات ومواد البناء بهدف دعم الشعب الكوبي، فلا يمكننا أن نقبل إعاقه التدابير المفروضة من جانب واحد لعلاقتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. وفي سبيل معالجة هذه المشكلة، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لائحة وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أوروبا من عواقب تلك القوانين.

وفي مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذي عُقد في لندن في أيار/مايو ١٩٩٨، تم التوصل إلى اتفاق على مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن التشريعات خارج إقليم الدولة.

سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/70/L.2 بأغلبية ١٩١ صوتا مقابل صوتين (القرار ٥/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، وأيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لقد أسفرت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، ودعوة الرئيس أوباما الكونغرس للعمل نحو إنهاء الحصار، عن تهيئة حالة جديدة لكلا الطرفين المعنيين. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتلك المبادرات،

منح المواطنين الكويتيين حرية السفر على نطاق واسع، فضلا عن منح العفو لعدد كبير من السجناء لأسباب إنسانية. بمناسبة زيارة البابا فرانسيس. ونلاحظ مع الشعور بالقلق، استمرار زيادة تواتر عمليات الاعتقال القصيرة الأجل، وندعو إلى الاحترام الكامل لجميع الحريات وحمايتها.

وتتعارض القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع مع الإنجازات الكويتية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وبالمثل، يؤدي بطء التقدم المحرز في تحديث الاقتصاد إلى إعاقة التنمية الاقتصادية في كوبا إلى حد كبير. وننوه في ذلك السياق، إلى اعتماد البرلمان الكوبي في آب/أغسطس ٢٠١١ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ونأمل في تنفيذها وتوسيع نطاقها بصورة من شأنها أن تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكويتيين. ويسهم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة في تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها كوبا، ما يؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي، في ذات الوقت الذي تترتب عنه عواقب في المجالات الإنسانية أيضا.

ومن شأن رفع الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي لما فيه مصلحة الشعب الكوبي. ونعرب معا مجددا عن رفضنا لجميع التدابير الأحادية المفروضة على كوبا، فهي تؤثر سلبا على مصالح الأطراف الثالثة، وعليه، فهي تشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما.

ونحث السلطات الكويتية على إدخال تحسينات حقيقية في جميع المجالات التي ذكرناها للتو. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم كوبا على طريق الإصلاح والتحديث عبر التعاون والاتفاق الإطاري بشأن المستقبل. وفي هذا الصدد، فقد أحرز تقدم كبير بروح بناءة، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان والحكم الرشيد ودور المجتمع المدني.

وشمل ذلك الاتفاق التخلي عن البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، والتزام حكومة الولايات المتحدة بمعارضة التشريعات خارج إقليم الدولة، والتفاهم بشأن الضوابط اللازمة لتعزيز حماية الاستثمار. ومن المهم القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بذلك الاتفاق وعملت على تنفيذه تماما.

وفي حين تسترشد العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وكوبا على نحو صارم بموقفهما المشترك في عام ١٩٩٦، شارك الطرفان في عملية تفاوض ترمي إلى وضع إطار جديد وطموح. ومنذ عام ٢٠١٤، شرع الاتحاد الأوروبي وكوبا في التفاوض بشأن الحوار السياسي والتعاون بغية تعزيز العلاقات وتمهئة إطار تمكيني لإجراء حوار أكثر فعالية ولتحسين التعاون وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بينهما. وتأتي حقوق الإنسان في صميم العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مع كوبا. وعُقدت أول مناقشة رفيعة المستوى بينهما في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولا يزال الاتحاد الأوروبي عازما على مواصلة الحوار الشامل مع السلطات الكويتية وجميع قطاعات المجتمع الكوبي. ونؤكد مجددا حق المواطنين الكويتيين في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن مستقبلهم.

ونكرر مناشدتنا أيضا الحكومة الكويتية منح المواطنين حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية الكاملة والمعترف بها دوليا، فضلا عن حرياتهم الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات. وندعوها أيضا إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى دلاشترافي

ك، وعقب الزيارة التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، فإننا نحث بالحكومة الكويتية دعوة المقرر الخاص الآخرين إلى زيارة كوبا. ونرحب باستمرار

إلى أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال الحصار المفروض على الشعب الكوبي يخنقه بطريقة مخزية. ولذلك نأمل، أولاً وقبل كل شيء، أن تمثل الولايات المتحدة للالتزامات المحددة وأن يتسنى للتقارب والحوار بين البلدين أن يؤدي بسرعة وفعالية إلى رفع الحصار الظالم وغير القانوني الذي يعاني منه لأكثر من نصف قرن الشعب الكوبي والمواطنون الكوبيون الذين يعيشون في الخارج.

وبالرغم من السياق الجديد، لا يزال الحصار قائماً ولا يزال يعيق التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي. ففيما يتعلق بالتجارة، على سبيل المثال، تمنع كوبا من حرية تصدير منتجاتها وخدماتها إلى الولايات المتحدة أو الاستيراد منها، كما أوضح بجلاء وزير خارجية كوبا قبل بضعة دقائق. وبالرغم من التدابير التي أعلنها الرئيس أوباما، وهي تمثل إحراز تقدم صوب تغيير تنفيذ بعض جوانب الحصار، فإن القوانين والنظم التي تدعم هذه السياسة لا تزال سارية المفعول وتنفذها بشكل صارم وكالات حكومة الولايات المتحدة، مما يشكل قيوداً مالية واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لا يزال يكبل كوبا.

وهذا حصار ظالم لأنه يعاقب سكاناً بأكملهم ويسبب ضرراً اقتصادياً بالغاً ويعيق التنمية. وينبغي ألا ننسى أن كلفة هذا الإجراء اللاإنساني على الاقتصاد الكوبي تجاوزت ١٢٠ بليون دولار. وهو يشكل انتهاكاً هائلاً ومستمرّاً لأبسط حقوق الإنسان الأساسية.

ونود أن نشير إلى أن فرض الحصار كان مدفوعاً برفض بلد القبول بكون أي شعب يتمتع بالسيادة يمكنه أن ينتخب النظام السياسي الخاص به، ويختار طريقته الخاصة لتنظيم نفسه وتنميتها، وباختصار، اختيار مصيره بالذات. وكان قراراً مثيراً للسخرية وغير مستدام أخلاقياً من جانب الولايات المتحدة بل وفشل في تحقيق غرضه، الذي كان يتمثل في سحق الشعب الكوبي.

ونشعر بالارتياح بإدراكنا لعدم إغفال أي من المواضيع أثناء هذه العمليات. وفي ذلك السياق، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة القرار ٥/٧٠.

السيد سواين (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيد برونو رودريغز باريبا، وزير خارجية كوبا، وأن أهنئه على التصويت التاريخي الذي شهدناه من فورنا.

وتؤيد الأرجنتين تأييداً تاماً البيانات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل إكوادور، بالنيابة عن جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل باراغواي، بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وأود أن أدلى بعدة تعليقات إضافية بالنيابة عن شعب الأرجنتين وحكومتها.

وعاماً بعد عام نجتمع لنعتمد بأغلبية ساحقة مشروع قرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وبالرغم من طابع التكرار الذي يتسم به النداء، فإنه يحتفظ بأهميته. وفي الواقع، فإن الأسس الأخلاقية والسياسية والتاريخية للنداء تزداد قوة بمرور الوقت واستمرار الظلم وزيادة الدعم الدولي. فخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، شهدنا تلك الزيادة وهي تحول هذه القضية إلى مطالبة عالمية. وإلى جانب كونها قضية عالمية في طابعها، فإنها قضية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي توحد بلدان منطقتنا بأسرها في موقف قوي ومستمر للتضامن.

وتود حكومة الأرجنتين أن تعرب عن مدى سرورها وتفانها حيال استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. وهي تمنى كلتا الحكومتين على قرارهما باتخاذ سبيل الحوار لتسوية جميع المسائل المتعلقة على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ومع ذلك، ننوه مع شعور بالقلق،

ستمع تكراراه شعوب العالم وحكوماته، بأعمال التضامن من النوع الذي شهدناه صباح هذا اليوم.

السيد جا سونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويرمز اعتراف الولايات المتحدة الدبلوماسي بكوبا إلى الفشل التام لسياسات الولايات المتحدة العدائية ضد كوبا، التي استمرت لعقود. ومع ذلك، فإن جوهر سياسة الولايات المتحدة المناهضة لكوبا لا يزال كما هو: ألا وهو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال قائما.

إن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية على كوبا في أقرب وقت ممكن من المطالب التي تُجمع عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكي تتمكن كوبا من تحقيق التنمية المستدامة في بيئة يسودها السلام.

وتبين الحقائق أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، واستمر لعدة عقود في محاولة للإطاحة بالنظام الاشتراكي الشرعي الذي اختاره الشعب الكوبي، محكوم عليه بالفشل. فأيّة محاولة لتغيير نظام سياسي واقتصادي لأية دولة ذات سيادة أو الإطاحة بحكومة شرعية من خلال فرض الجزاءات والحصار يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من القوانين الدولية، التي تنص على مبادئ احترام السيادة الوطنية وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وحسب البيانات التي أعلنتها الحكومة الكوبية، فقد وصلت الخسائر الاقتصادية التي عانت منها كوبا بسبب

إن الأرجنتين تعارض بشدة استخدام التدابير القسرية الانفرادية وتنفيذ القوانين الوطنية خارج نطاق الولاية الوطنية واتخاذ تدابير تجارية تمييزية. ولذلك نشارك وندعم دعوة كوبا إلى رفع الحصار والقوانين والنظم التي تدعمها تلك السياسات، التي تنفذها الولايات المتحدة بشكل صارم.

ولهذه الأسباب، تجدد الأرجنتين تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لتوصيات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٥/٦٩، وتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى مضاعفة جهوده الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الواردة في قرارات الجمعية العامة التي تهدف إلى ضمان احترام الحقوق السيادية للشعب الكوبي في تطلعه لتحقيق الازهار والتنمية المستدامة.

وبناء على ذلك، ترفض الأرجنتين مرة أخرى سياسات الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهي ممارسة ظلت سارية المفعول لأكثر من نصف قرن، وهي إضافة إلى كونه لا يمكن تبريرها أخلاقيا وإلى آثارها الإنسانية الجسيمة، مخالفة لروح تعددية الأطراف. ولذلك نأمل أن تؤدي عملية تطبيع العلاقات التي بدأت بين البلدين إلى وضع حد للحصار في وقت مبكر.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا لتجديد التزامه القوي بمبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة الدولية والنقل البحري. كما ندعو إلى إعادة غوانتانامو فورا إلى كوبا، وهو عمل غير عادل وغير شرعي آخر من جانب الولايات المتحدة.

ويجدو الأرجنتين الأمل في أن يكون هذا القرار الأخير الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وأن تنفذ الولايات المتحدة العام المقبل كامل مضمون القرار، لكي يصبح الحصار الاقتصادي والتجاري والمالية المفروض على كوبا من مخلفات الماضي - وهو ماض غير عادل وماض

الحصار إلى نسب هائلة. ويؤدي تنفيذ أحكام قانون هيلمز - بورتون خارج الحدود الإقليمية، بما يوسع نطاق الجزاءات لتشمل بلدان أخرى ترغب في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا في جو من السلام، إلى إعاقه الجهود المشتركة لبلدان المنطقة التي تتطلع إلى تحقيق التنمية في جو يسوده السلام والاستقرار.

ووفقا لموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الراض لجميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولفرض الجزاءات على الدول ذات السيادة، فإن وفدها صوت، في الماضي، مؤيدا للقرار ٥/٧٠، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ومرة أخرى ناشد الولايات المتحدة بقوة رفع حصارها المفروض على كوبا بصورة نهائية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا الكامل لحكومة كوبا وشعبها وتضامننا معهما في كفاحهما للمحافظة على كرامة دولتهما وسيادتهما في وجه الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.